Policy Brief
No. 14. October 2022

مواجهة التفاوتات العالمية والإقليمية لتحقيق الإنصاف والعدالة المُناخية

القضية

يؤثر تغير المناخ على السكان بشكل متفاوت. تساهم بعض الدول في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر من غيرها،وتتحمل المزيد من المسؤولية عن زيادة درجات الحرارة وتغيير أنماط المناخ. تواجه دول أخرى - غالبًا ما تكون أكثر فقراً- وطأة الضغوط المناخية ، مما يؤدي إلى تفاقم تحديات التنمية الأساسية. تعد مواجهة التفاوتات العالمية والإقليمية أمرًا محوريًا لتحقيق العدالة المناخية.

السياق

عقد حلول للسياسات البديلة (APS) في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعهد الحوكمة والتنمية المحلية (GLD) في جامعة جوتنبرج مائدةً مستديرة حول السياسات في 7 سبتمبر لمناقشة العدالة المناخية والإنصاف. وكان من بين المشاركين الدكتور إياد يعقوب من مركز التميز لتغير المناخ وتقنيات البيئة بالجامعة العربية الأمريكية (فلسطين) ومحمد صالح من كلية الزراعة بجامعة الخرطوم (السودان) ونديم فرج الله، من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان) وخليفة الزيدي من مركز الدراسات والبحوث البيئية في جامعة السلطان قابوس (عُمَان).

وفي ملاحظاته التمهيدية، أشار الدكتور ثابت جاكوب (GLD)، "نحتاج إلى طرح أسئلة معيارية حول المسؤول عن تغير المناخ ومن هو الأكثر تأثرًا". تتأثر البلدان الأكثر فقرًا غير المنتجة للنفط بشكل غير متناسب بالدمار الناجم عن تغير المناخ ولكنها تمتلك أقل الموارد للتكيف مع آثاره. ودعا "صالح" المجتمع الدولي إلى تعويض هذه الدول عن الأضرار التي سببتها: "نعلم أن دول الشمال [العالمية] مسؤولة عن تغير المناخ، لكنها لا تتحمل مسؤوليته". وسلط المشاركون الضوء على ثلاثة عوامل مهمة ضرورية لمعالجة العدالة المناخية.

المخاوف المتمركزة حول الإنصاف

قامت بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرًا بدمج قضايا العدالة المناخية والإنصاف في السياسات البيئية. ففي عُمان، النقاش جديد جدًّا؛ حيث تولى حِراكًا من وسائل التواصل الاجتماعي وعلماء الجامعات زمام المبادرة في تسليط الضوء على هذه القضية. وتناول القضاءُ القضية في لبنان، بينما في فلسطين، وقّعت وزارة البيئة اتفاقية مع الأمم المتحدة لمعالجة هذه المخاوف؛ ومع ذلك، لا تزال الدولة مقيدة بالاحتلال الإسرائيلي المستمر. وأخيرًا، بينما تتم مناقشة العدالة المناخية في السودان، تواجه البلاد مشاكل في تنفيذ السياسات وتهميش السكان الأكثر فقرًا والمقيمين في أطراف المدن.

المساءلة واتخاذ القرار

تتطلب معالجة مسألة الإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التمثيل في الحوكمة العالمية، والإصلاحات القانونية والسياسية المحلية، وجهود التنفيذ المحلية. وأشار "خليفة": "نحن بحاجة لأخذ رأي المجتمع المحلي في الاعتبار"، في حين دعا "صالح" إلى مزيد من المساءلة والشفافية من جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات. ولفت "يعقوب" الانتباه إلى "الركائز الثلاث" للمجتمع المحلي التي تعمل على هذه القضية: المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والحكومات. ودعا "صالح" كذلك إلى إنشاء صندوق عالمي لدعم أبحاث تغير المناخ في البلدان النامية.

وعلى أرض الواقع، تربط منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية علاقات مباشرة بالجهات المانحة وهي مسؤولة عن التنفيذ، لكنها لا تمثل دائمًا جميع أفراد المجتمع. في لبنان، على سبيل المثال، أدى توزيع الجهات المانحة للموارد الشحيحة على اللاجئين السوريين إلى خلق توترات بين المزارعين المحليين والمهاجرين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر "فرج الله" أن السؤال الذي يحيط بالمنظمات غير الحكومية هو "هل هم ممثلون حقًّا: هل هم بالفعل ينقلون

Photo Credit: Alexandre Lecocq via Unsplah

The MENA According to IMF. Photo Credit: Wikimedia Commons

الفوائد إلى أولئك الذين من المفترض أن يستفيدوا منها، أم أنهم يحتفظون بالفوائد لأنفسهم؟" وعبر المنطقة، غالبًا ما تهدد سيطرة النخبة على المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية المحلية تنفيذ السياسات.

وأشار "يعقوب" إلى تحدٍّ آخر: "نحن بحاجة إلى إقناع صانع (صانعي) القرار بأخذ السياسات المتعلّقة بتغير المناخ والعدالة بجدّية. ليس لدينا أي أبحاث في منطقتنا". وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث لضمان وجود حملات العدالة المناخية المستندة إلى البيانات. وبالمثل، اقترح "خليفة"، "نحن بحاجة إلى زيادة الوعي. يحتاج الناس إلى معرفة كيفية التعامل مع هذه الأنواع من القضايا. إنهم بحاجة إلى معلومات حول كيفية التعامل مع تغير المناخ."

المسؤوليات الإقليمية والدولية

يمكن لجامعة الدول العربية أن تلعب دورًا مهمًّا في معالجة هذه القضايا، لكن السياسات تعترض طريقها. وأوضح "فرج الله" كيف أن اختلال التوازن بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط يهدد التقدم. وتعتمد الدول غير المنتجة للنفط على دول منظمة أوبك للحصول على الطاقة والمساعدات ويفتقرون إلى القوة لقيادة جهود الإصلاح.

ومع ذلك، فإن الدول المنتجة للنفط تنتج للدول الصناعية، مما يشير إلى اختلال آخر في توازن الطاقة العالمي. ودعا "فرج الله" إلى "الاستعداد والقبول المتبادل بأننا سنعاني جميعًا."

كما دعا إلى حوار دولي يبدأ بالاعتذار. عندها فقط يمكن للعالم أن يبدأ في بناء مجتمع عادل ومنصف لتطوير "إطار عمل داعم متبادل" لمواجهة تحديات تغير المناخ.

من نحن

مركز الحوكمة والتنمية المحلية هو برنامج بحثي مقره في جامعة جوتنبرج. تم تأسيسه في البداية عام 2013 في جامعة يال علي يد الأستاذة إلن لاست. يهتم المركز بالعوامل المحلية التي تقود الحوكمة والتنمية. المركزمكرس للتعاون الدولي والبحوث العلمية الدقيقة ذات الصلة بالسياسات في محاولة لتعزيز رفاهية الإنسان على مستوى العالم. يتم توفير نتائج البحوث للمجتمعات الدولية والمحلية من خلال المنشورات الأكاديمية وملخصات السياسات والعروض التقديمية العامة ووسائل التواصل الاجتماعي وورش العمل الميدانية بالتعاون مع الشركاء المحليين.

UNIVERSITY OF GOTHENBURG

اشترك في النشرة البريدية

Sign up via this link

معلومات التواصل

Department of Political Science,
University of Gothenburg
Box 711, 405 30 Gothenburg, Sweden
Visiting address: Sprängkullsgatan 19, Gothenburg
contact@gld.gu.se
Twitter
LinkedIn
Facebook